خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال، محافظة البقاع

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية

In partnership with the
Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA
PER LA COOPERAZIONE
ALLO SVILUPPO

Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال، محافظة البقاع

المرجع: خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال، محافظة البقاع، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © عماد أبو حرب (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامّة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال – البقاع.

ويتوجه البرنامج بشكلٍ خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات قلعة الاستقلال وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائية في زحلة الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدار هذا الكتيب.

وأخيراً لا بدّ من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: حاتم نصر، ريتا بردويل، محمد الدهيبي
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© عماد أبو حرب (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإنّ إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير إلى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الاستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى «bottom-up»، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحّة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢٠
الصرف الصحي ٢٠
النفايات ٢١
الاتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٢
القطاع الصحي ٢٣
القطاع التربوي ٢٣
قطاع المهن والحرف ٢٥
قطاع الزراعة ٢٦
قطاع الصناعة ٢٦
قطاع التجارة ٢٨
قطاع السياحة ٢٦
التحويلات من الخارج ٢٦
التوجهات الاستراتيجية ٢٩
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٤
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٦
خلاصة ٣٩

© عماد أبو حرب (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال ١٧
شكل ٦: نسبة إستخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات قلعة الاستقلال ١٨
شكل ٧: خريطة إستخدام الأراضي لإتحاد بلديات قلعة الاستقلال ١٨
شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكان ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال ٢٥

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطّة في سياق مشروع «دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية» والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل اتحاد بلديات بتسمية شخص/منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطّة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الإستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد لقاءات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.

تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتمّ العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعي الزراعة والسياحة. تمّ ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات/تجمعات البلديات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطّة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة الكورونا والأزمة الاقتصادية).

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها استجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذوي الإعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخصاً يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

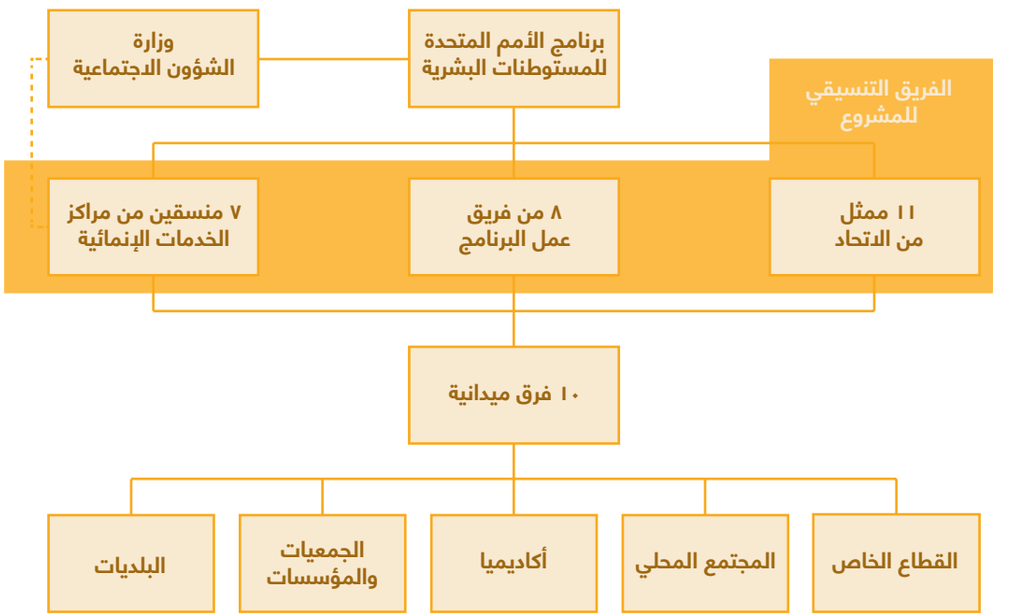

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة

إن دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجّهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية-اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية بإتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الاتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمّنت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً.

لذلك، تمّ استحصال معظم المعلومات والإحصاءات في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمّت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات وفقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.

- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمّت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.

- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الاتحادات المتبقية، تمّ اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الإتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك–الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى–بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تمّ جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة إبداء الاهتمام المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات - على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالمناطق المستهدفة.

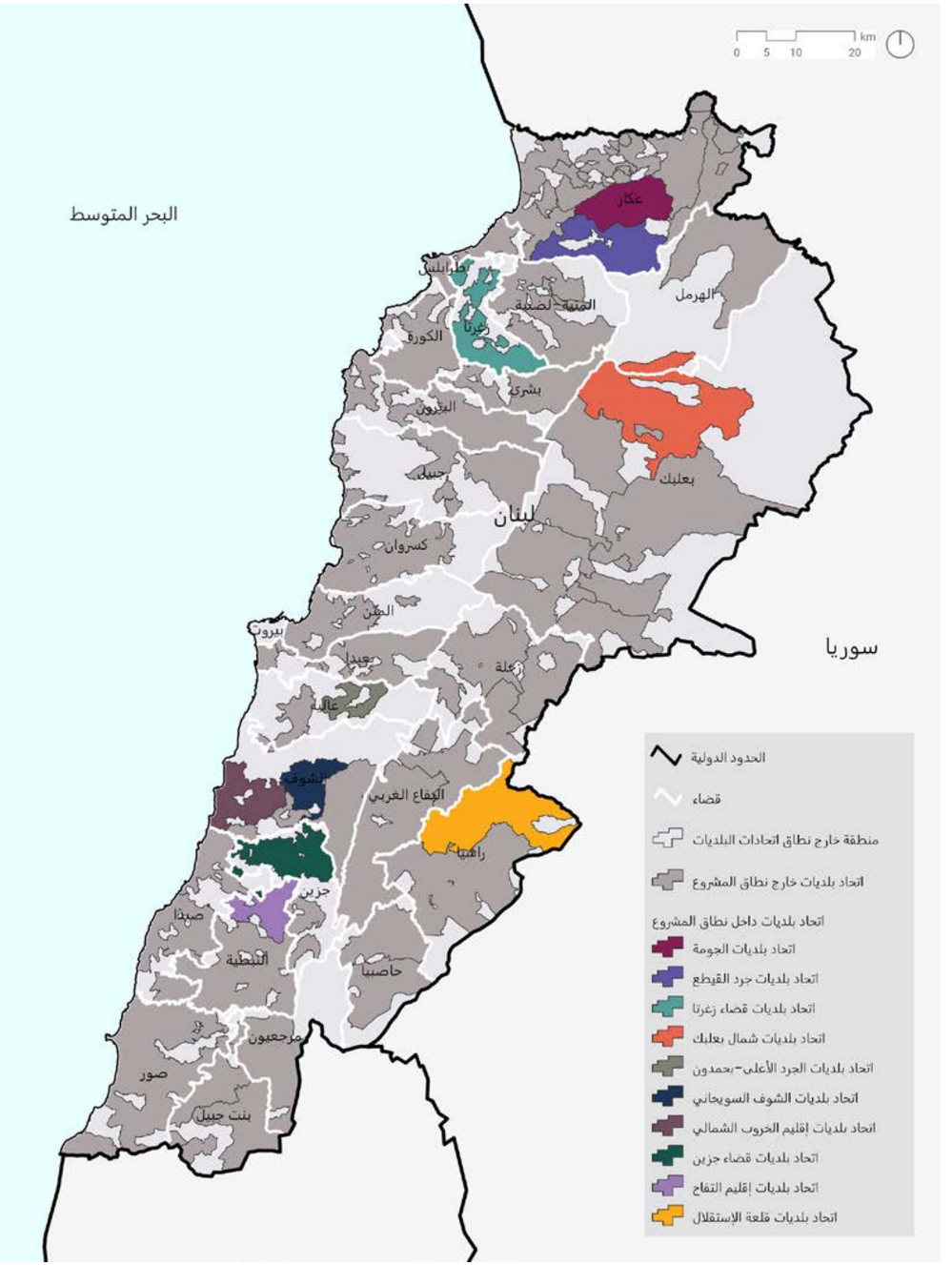

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات قلعة الاستقلال ضمن محافظة البقاع حيث يضم ١٢ بلدية يتراوح حجم مجالسها بين ٩ أعضاء (بكا، حلوة، دير العشاير، محيدثة، عين عرب، كفردنيس)، و١٢ عضواً (ينطا، مدوخا، عيتا الفخار)، و١٥ عضواً (بيرة راشيا، خربة روحا، الرفيد).

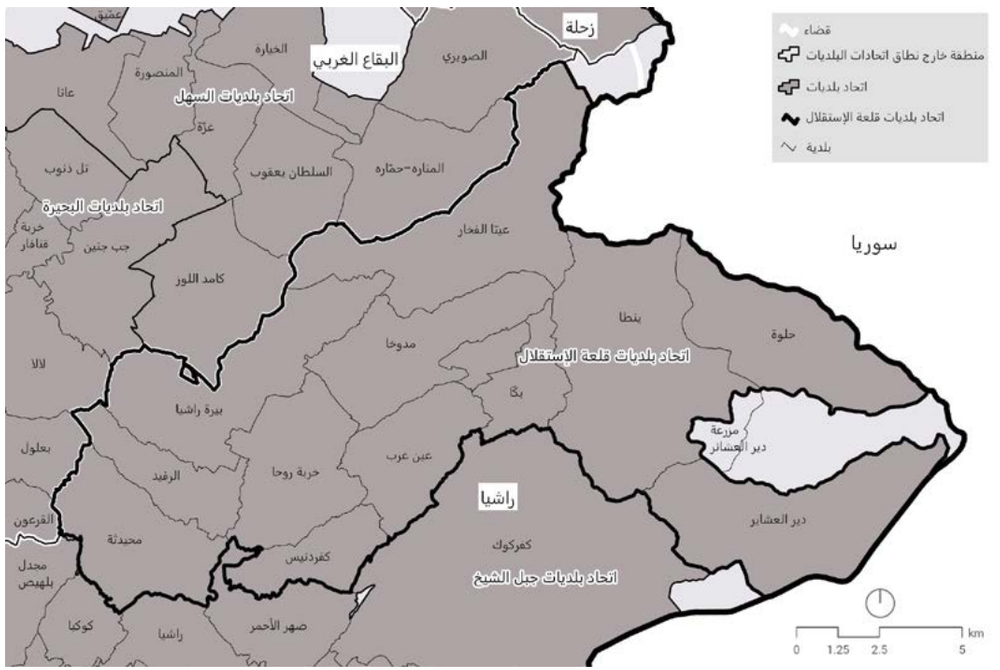

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم تحديث حدود اتحاد بلديات قلعة الاستقلال بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

تبلغ مساحة اتحاد بلديات قلعة الاستقلال حوالي ١٩٧ كيلومتراً مربعاً. ويتراوح ارتفاعه عن مستوى سطح البحر ما بين ١١٠٠م في بلدة الرفيد و١٥٥٠م في بلدة ينطا، وقد تمّ تقدير هذا الارتفاع ضمن البلدات المأهولة بالسكان، أمّا على مستوى النقاط الجغرافية غير المأهولة، فيبدأ الارتفاع من ٩٧٥م عند منطقة الفالوج ليصل إلى ١٧٥٠م عند النقطة الإلكترونية أو ما يعرف بالإذاعات في جبل دير العشاير.

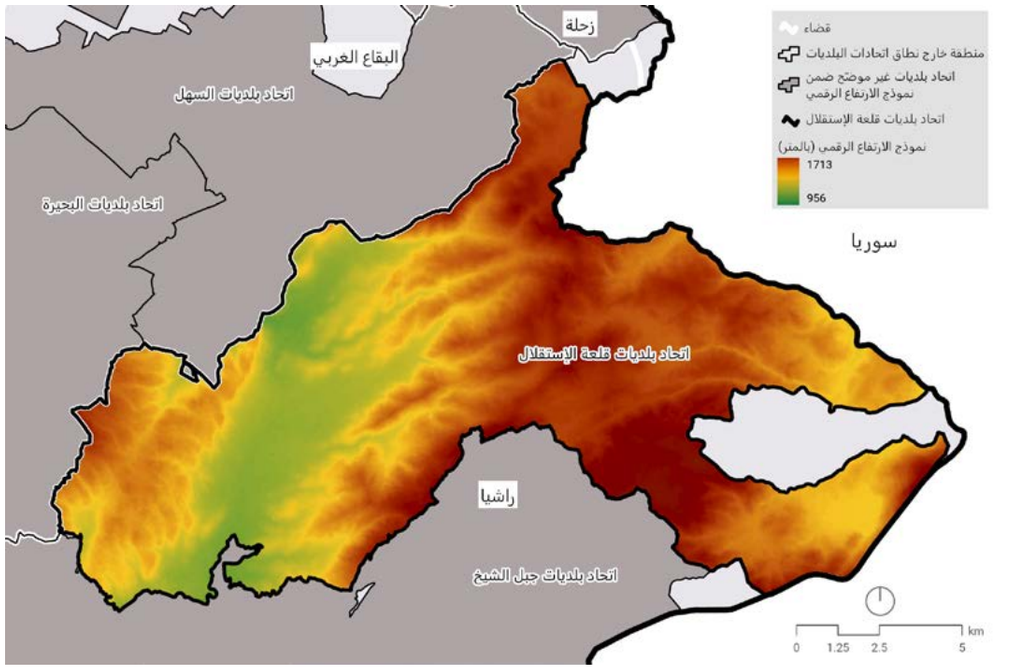

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الارتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم اعتماد هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣، بدقّة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تم تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

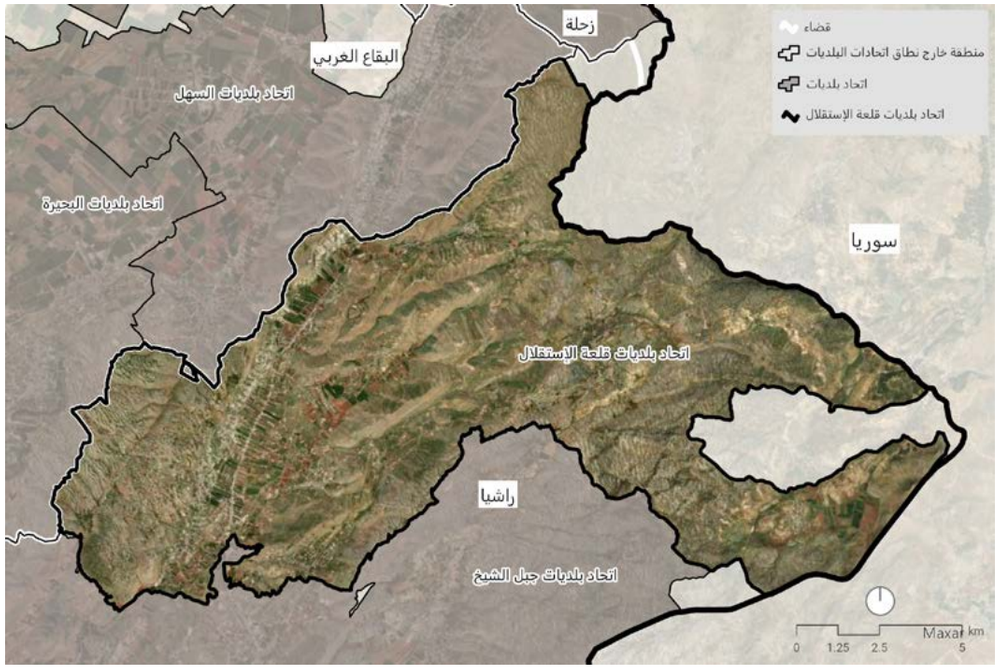

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال
المصدر: صورة عالية الدقة تم استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

يتميز اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، الذي اختير اسمه نسبة لموقع قلعة راشيا (قلعة الاستقلال) التاريخي، بموقع جغرافي مميّز كونه يربط قضاء البقاع الغربي (اتحاد بلديات السهل + اتحاد بلديات البحيرة) مع اتحاد بلديات جبل الشيخ عبر طريق المصنع، راشيا، حاصبيا.

ويتمتّع الاتحاد بطبيعة خضراء وأراضٍ زراعية متعددة في بلداته تتكوّن من سهل واسع في بلدة دير العشاير ينبسط بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية وبمناخ معتدل يساعد السكان على الزراعة كونه يضمّ آباراً وينابيع متعددة. ويتميّز أيضاً باحتضانه لعدّة محميات منها في جبل المحيدثة وكفردينس وعين عرب وعيتا الفخار وحلوة وينطا ودير العشاير التي تعتبر محميتها أكبر محمية طبيعية على صعيد الاتحاد.

المناطق الاصطناعية ضمن وحدة الإدارة البلدية تمثل ٤٪ من مجموع المساحة، بينما تغطي المناطق الحرجية ٣٦٪ من مساحة الاتحاد وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ حوالي ٢١٪. المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستخدمة) تشكل ٣٢٪. والأراضي العشبية ٧٪ من مساحة الاتحاد (الأشكال ٧،٦).[٣]

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف الغطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تم حسابه بواسطة المركز الوطني للاستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة «والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

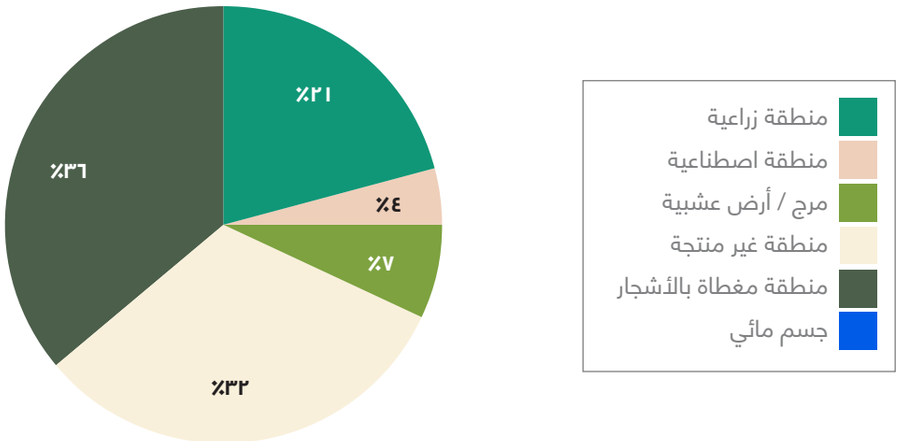

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات قلعة الاستقلال
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصّة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

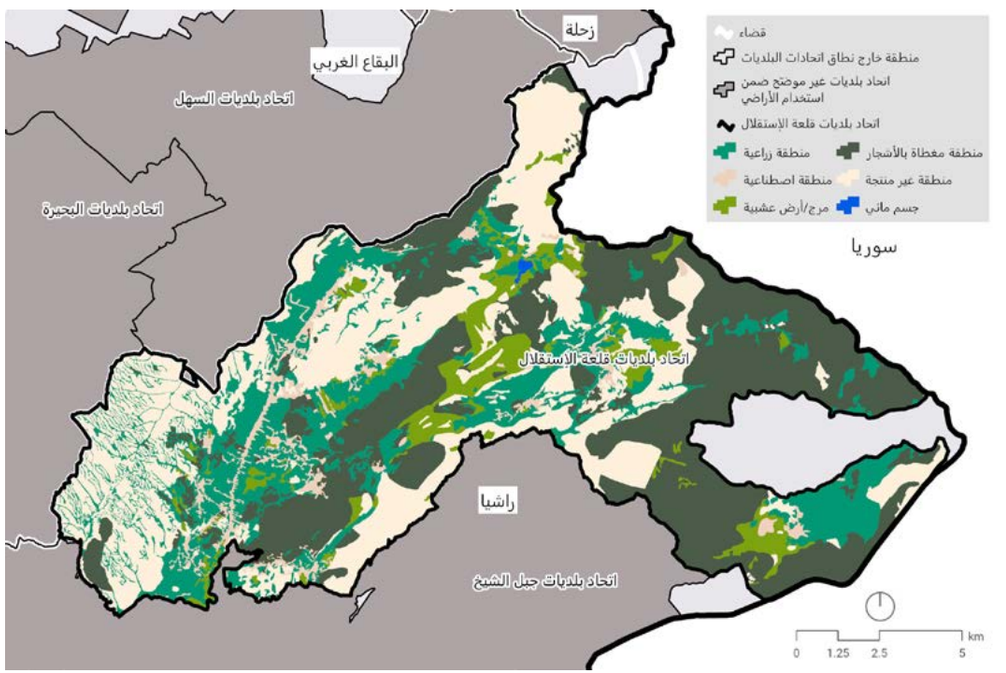

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم اعتماد هذه الخريطة من الخريطة الخاصّة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكاني

يقدّر عدد السكان الإجمالي للمقيمين ضمن بلدات الاتحاد بما يقارب الـ ٣٨ ألف نسمة، حيث يشكّل غير اللبنانيين منهم وأغلبيتهم من النازحين السوريين (نسبة ٢٩٪) حيث يعيشون في تجمّعات ووحدات سكنية ضمن بلدات الاتحاد.

يمتاز اتحاد بلديات قلعة الاستقلال بمجتمعاته المحلية الفتيّة حيث تقدر نسبة الفئات العمرية من الأطفال والشباب بما يفوق الـ٧٠٪ من مجموع الهرم السكاني، وذلك وفقاً للمعلومات المقدّمة من قبل المخاتير ومقدّمي المعلومات، ويبيّن الرسم البياني أدناه توزّع الفئات العمرية على مجموع الهرم السكاني ضمن الاتحاد (شكل ٨).

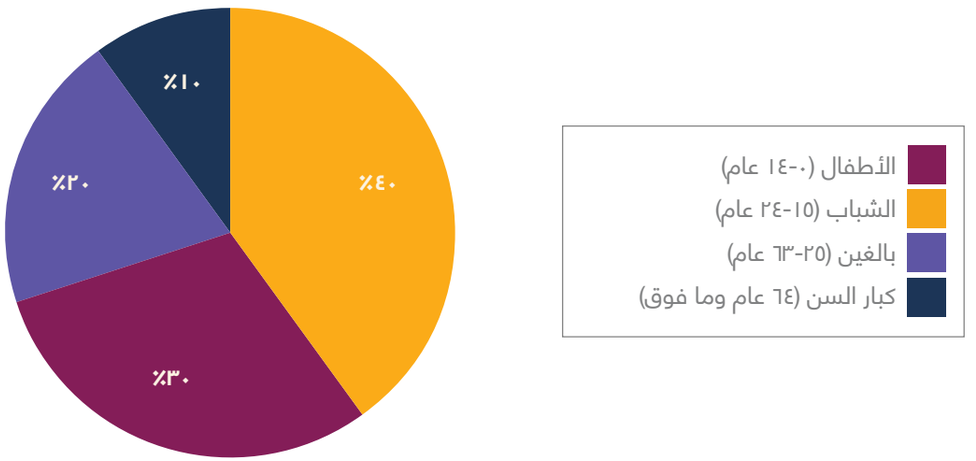

شكل ٨: توزع نسبة الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

يضمّ الاتحاد نسبة عالية من المغتربين تصل إلى حدود ٣٠٪ من عدد السكان المسجّلين. يتواجد المغتربون في عدد من بلاد الاغتراب مثل كندا، فنزويلا والبرازيل. بدأت عملية الاغتراب في مرحلتها الأولى خلال ثلاثينيات القرن الماضي هرباً من الحرب والفقر، واستمرّت وتزايدت حتى نهايات القرن الماضي في مرحلتها الثانية بهدف الحصول على العمل والعلم لبناء حياة أفضل. وعادت لتنشط مع بدايات القرن الحالي وما زالت مستمرة حتى يومنا الحاضر بسبب توالي الأحداث الأمنية على البلاد وتفاقم الأزمة الاقتصادية وانهيار العملة الوطنية. ويقوم المغتربون بدعم الأهالي والأقارب الموجودين في بلداتهم، من خلال إرسال مبالغ مالية تساعد الأهالي على تأمين الاحتياجات الحياتية مما يساعد هذه العائلات على تخطّي التحدّيات والصعوبات التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات الاتحاد دون الوسط، حيث تتوفّر هذه الخدمات بنسبٍ مختلفة بين القطاعات وبين البلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهور نوعيّة وكميّة الخدمات المقدّمة بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات، مما يتسبّب في عدم القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة وبالتالي يؤثّر سلباً على الواقع العام للخدمات.

المياه

إنّ مصدر المياه الأساسي في منطقة اتحاد بلديات قلعة الاستقلال يعتمد على الينابيع والآبار الارتوازية الخاصّة في البلدات. وتعتمد خمس بلدات ضمن الاتحاد على نظام الطاقة الشمسية لضخّ المياه إلى المنازل والمؤسسات. يذكر أنّ شبكات مياه الشفّة والريّ في المنطقة قديمة ومهترئة تحتاج إلى إعادة التأهيل والصيانة وهي بإدارة مصلحة مياه البقاع الموجودة في شمسين. وتجدر الإشارة إلى أنّ المياه تصل إلى المنازل بشكل متقطّع بسبب انقطاع التيّار الكهربائي.

الطرقات والمواصلات

يُعتبر واقع الطرقات سيئاً ضمن بلدات اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، حيث تحتاج الطرقات الرئيسية والفرعية إلى التأهيل والتعبيد، وتعاني هذه الطرقات أيضاً من عدم توفّر إنارة كافية فيها خلال الليل، وذلك بسبب غياب التيّار الكهربائي والصيانة عنها. كما إنّها تفتقر للحدّ الأدنى من السلامة المرورية، فلا يوجد ترسيم لها، وتغيب عنها لوحات اتجاهات السير وتحديد السرعة وغيرها، مما يؤدي إلى حصول حوادث سير تستبيح أرواح السكان وسلامتهم. ويلاحظ في المنطقة أيضاً غياب لوسائل النقل العام، مع العلم أنّ المنطقة تشهد سهولة في التواصل بين بلداتها، إذ يعتمد السكان في تنقّلاتهم على السيّارات والآليات الخاصة.

المباني والمنشآت

على مستوى المباني السكنية والمنشآت يوجد الكثير من المخالفات والتعدّيات على الأملاك العامة، والبناء العشوائي، وغياب الالتزام بالمخططات التوجيهية. تمتاز المباني السكنية والمنازل في قرى الاتحاد بقرميدها القديم وحجرها الصخري، وبعضها أنشئ بهندسة حضارية مع الحفاظ على الطابع القرميدي لها. يتراوح عدد الطوابق في هذه الأبنية بين طابق واحد وأربعة طوابق، ومعظم هذه المباني هي ملكٌ لأصحابها.

توجد في المنطقة شقق ومحلات مُستأجرة من قبل لبنانيين أو سوريين. كما توجد بعض المخيمات للنازحين السوريين في السهل الأوسط قرب الطرقات العامة، بالإضافة إلى منشآت عامة كالمدارس الرسمية والخاصة، المعاهد، البلديات، مراكز الخدمات الإنمائية، المراكز الصحيّة الحكومية، والمتنزهات. وتحتلّ المحلات التجارية الطوابق الأرضية من الأبنية، كذلك محطات الوقود والمحلات الغذائية والمطاعم.

الكهرباء

تتوفّر ضمن بلدات وقرى اتحاد بلديات قلعة الاستقلال شبكات كهربائية تابعة لشركة كهرباء لبنان وهي بحالة جيدة نسبياً، ولكنّها تحتاج إلى تغليف كابلاتها لحمايتها، خاصّة أنّ بعضاً من الكابلات الكهربائية قد تعرّض للسرقة مراراً في بعض البلدات، وتعتبر مولّدات الاشتراك التابعة لبعض البلديات أو التابعة للمؤسسات الخاصّة ونظم الطاقة الشمسية المعتمدة من قبل البعض، أهم مصادر الطاقة في المنازل والمؤسسات والمحلات، وذلك بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء الرسمية. وهذا يساهم في زيادة الأعباء المادية على البلديات والمواطنين لتأمين الكهرباء بسبب ارتفاع سعر المحروقات التي تستخدم في التشغيل.

ويُشار هنا إلى أنّ شبكات الكهرباء الرسمية في الاتحاد تحتاج إلى محوّلات إضافية بسبب تنامي عدد السكان من جهة والضغط الكبير الذي يشكّله النازحون السوريون على هذه الشبكات، والذي يؤدي إلى زيادة في استهلاك الطاقة من جهة أخرى.

الصرف الصحي

لا توجد شبكات للصّرف الصّحي في معظم بلدات اتحاد بلديات قلعة الاستقلال باستثناء بلدتي ينطا وبكا، وتعتمد المنازل على الجور الصحّية، ويتولى أصحابها سحب المياه المبتذلة منها وتفريغها بعيداً عن المناطق السكنية وصرفها في مجاري الوديان.

يوجد في بلدة ينطا محطة تكرير للصّرف الصّحي، ولكنّها تعمل بشكل متقطّع بسبب انقطاع الكهرباء شبه الدائم وكلفة المازوت المرتفعة وعدم قدرة البلدية على تغطية كلفة التشغيل والصيانة. وتعاني البنى التحتية للصرف الصحّي في بلدتي ينطا وبكا من تدهوّر شديد جرّاء ضغط النزوح السوري الكبير في هذه البلدات.

النفايات

على الرغم من مساهمة الأهالي بتحمّل بعض الأعباء في جمع النفايات، إلا أن سكان الاتحاد في قلعة الاستقلال ما زالوا يعانون من وجود مكبّات عشوائية وغير صحيّة في المنطقة، بالإضافة إلى زيادة في كمية النفايات خلال فصل الصيف، واعتماد أساليب غير صحّية وغير بيئية للتخلّص من النفايات كالحرق والطمر.

وتقوم أغلبية البلديات بجمع تعرفة مادية شهرية من المنازل، لعدم قدرتها على تحمّل أعباء المحروقات والأجور المتعلقة بجمع النفايات بمفردها.

الاتصالات

تعتبر خدمة الخليوي والانترنت في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال بحال دون الوسط بسبب عدم وجود محطّات تقوية للإرسال لتغطية كافة أحياء بلدات الاتحاد، بالإضافة إلى غياب الصيانة الدورية والأعطال المتكررة، وانقطاع الكهرباء شبه المستمر عن المحطات.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

يتفاوت وضع البنى التحتية في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال بحسب القطاعات. ويعتبر الصّرف الصحّي من القطاعات الأكثر سوءاً في الاتحاد، حيث أنّ الشبكات والتمديدات من وإلى المباني السكنية والمنشآت غير متوفرة في معظم قرى وبلدات اتحاد قلعة الاستقلال، باستثناء بلدتي ينطا وبكا، وتعتمد باقي المنازل في المنطقة على الجور الصحّية التي تتسبّب بتسرّب المياه المبتذلة منها إلى المياه الجوفية وتساهم في تلوّثها، كما أنّ التخلّص من المياه المبتذلة يتم عبر سحبها بالصهاريج لتصرف في مناطق بالرغم من بُعدها عن المساكن إلى أنها تساهم في تلوّث المياه الجوفية والتربة والمجاري المائية الخاصّة بالريّ، وهذا يؤدي إلى تداعيات سلبية عديدة على الصحّة والبيئة والزراعة. توجد محطة تكرير للصرف الصحّي في بلدة ينطا لكنّها لا تعمل في معظم الأحيان بسبب حاجتها للصيانة وللكهرباء التي تنقطع بشكل مستمر.

يعود سبب هذا الواقع السيّء للصرف الصحّي إلى عدم توفّر الامكانيات المادية لدى أيّ من البلديات للقيام بتمديد شبكات للصّرف الصحّي ووصلها بمحطات تكرير وتغطية نفقاتها.

أمّا بالنسبة لشبكات مياه الشفّة والريّ فهي موجودة في أغلب بلدات قلعة الاستقلال، ولكنّها قديمة ومهترئة وبحاجة إلى إدارة وصيانة خاصّة أنّها لا تكفي حاجات الناس اليومية بسبب نظام التقنين المعتمد في الكهرباء و التغذية بالمياه، بالإضافة إلى الأعطال المتكررة التي تحصل بسبب اهترائها وقدمها. لذلك فإنّ هذا الأمر يتطلّب العمل لتوفير الكهرباء عبر نظام الطاقة البديلة.

أما واقع الطرقات الرئيسية والفرعية في المنطقة فهو بحال سيّئة، إذ تفتقد الطرقات إلى شروط السلامة المرورية بالإضافة إلى حاجتها للتأهيل والتعبيد وتأهيل شبكة الإنارة العامة.

لذلك، ومن أجل تمكين البلديات من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، لا بدّ من تحسين واقع الخدمات الرئيسية فيها. لذا، من المهمّ العمل على وضع خطّة مطالبة ومتابعة مع الجهات الرسمية المعنية، للعمل على إنشاء شبكات للصرف الصحّي في المنطقة ومحطات تكرير لها وفق دراسات علمية وشروط صحية وبيئية، والعمل على معالجة التلوّث الحاصل في المنطقة جراء التصرّف العشوائي في صرف المياه المبتذلة، كما وصيانة شبكات المياه وشبكات الكهرباء ورفدها بالمحوّلات الإضافية، وتوفير السلامة المرورية على الطرقات العامّة واستدامة صيانتها وتوفير الإنارة في الشوارع ليلاً حفاظاً على أمن البلدات وتركيب نظم الطاقة الشمسية لها.

أمّا بالنسبة للنفايات حيث يتم التخلّص منها عبر الرمي العشوائي والحرق والطمر وغير ذلك من الأساليب غير البيئية، فإنّ الحلّ الجذري لهذه المعضلة يكمن بالعمل على إنشاء معمل لفرز النفايات ووضع خطّة معالجة مستدامة تعتمد على الفرز من المصدر.

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

تتوفّر الخدمات الصحيّة في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال من خلال ٦ مراكز صحّية حكومية وخاصّة، تقع في بلدات خربة روحا، بيرة راشيا، الرفيد، المحيدثة، دير العشاير، وينطا بالإضافة إلى وجود ٥ صيدليات خاصّة ضمن الاتحاد. وتتم تغطية كلفة النفقات التشغيلة لهذه المراكز من خلال الإيرادات الذاتية والمساعدات التي تأتي أحياناً من المنظمات الأهلية والجهات المانحة.

تؤمّن هذه المراكز الخدمات الصحّية الأوليّة، وفي الحالات التي تستدعي علاجاً طبياً متقدّماً، يلجأ السكان إلى المستشفيات الخاصّة والعيادات التي تقع خارج نطاق الاتحاد لقضاء احتياجاتهم الصحّية والإستشفائية.

تعاني هذه المراكز من نقص حادّ في التخصصات الطبية والتجهيزات والمعدات والأدوية وكلفة الفاتورة الصحّية. كما وتفتقر المنطقة إلى وجود مستشفيات ومركز للصليب الأحمر.

القطاع التربوي

يعتبر قطاع التربية في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال جيداً مقارنةً بالقطاعات الأخرى، حيث تتواجد المدارس الرسمية والخاصّة وعددها ١٩ في كل البلدات، وهي تغطي المراحل الدراسية كافةً. وفي حين يوجد عدد كافٍ من المباني المدرسية إلّا أنها تحتاج إلى التأهيل والتجهيز، لا سيما الرسمية منها. وتقوم إدارات المدارس الرسمية بأعمال الصيانة من خلال مبلغ توفّره وزارة التربية بالتعاون مع المنظمات الدولية ويوضع في صندوق المدرسة تحت إشراف أساتذة مكلّفين من الوزارة. أمّا في المدارس الخاصة، فتوجد مجالس إدارة فيها تتولّى إدارتها وصيانتها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المغتربين يساهمون مادياً بدعم الطلاب والمؤسسات التربوية. ويذكر أنّه في بعض البلدات تم إقفال المدارس فيها بسبب تدنّي عدد الطلاب المسجلين في مدارسها، وتم نقل طلابها ومعلمّيها إلى المدارس المجاورة. أمّا المدارس الثانوية، فهي موجودة في عدد من بلدات المنطقة مثل بلدة كفردينس وبلدات دير العشاير وينطا والرفيد. أمّا على صعيد التعليم المهني، يوجد في المنطقة معهد خربة روحا الفني الذي يضم بعض الاختصاصات (الفندقية، محاسبة، تربية حضانية، عناية تمريضية، وطوبوغراف) إلّا أنّه يفتقر إلى الكثير من الاختصاصات المهنية كالتعليم الفني الزراعي، والتمديدات الكهربائية، والإلكترونيك، والتدفئة والتبريد والبناء والأشغال. ويذكر أيضاً أنّ الاتحاد يفتقر لوجود الجامعات مما يشكّل ضغطاً مادياً كبيراً على الطلاب الجامعيين الذين يضطرّون للذهاب بعيداً عن مناطقهم لتلقّي علومهم الجامعية خاصّةً أنّ وسائل النقل العام غير متوفّرة في المنطقة.

وتحتاج المدارس الرسمية في المنطقة إلى دعم أكبر لتجهيز الروضات وسائر الصفوف في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بمواد تعليمية وقرطاسية وألعاب تثقيفية ووسائل إيضاح تتماشى مع حاجاتهم. كما تحتاج إلى تأمين التدفئة والكهرباء والنقل المدعوم للطلاب.

على الصعيد الاجتماعي تختزن المنطقة عدداً لا بأس به من الجمعيات الأهلية والمؤسسات الدينية (مركز دار الإفتاء راشيا، هيئة التدريس الديني في خربة روحا، لجنة الوقف في ينطا، جمعية الرجاء الأسمى في عيتا الفخار، فرق رياضية في كرة القدم والطائرة، نادي دير العشاير) والتي تلعب بمجملها دوراً في تنشيط وإشراك المجتمعات المحلية في المنطقة ببرامج وأنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية متنوّعة. علماً أنّ نشاطها قد انحسر كثيراً مؤخراً خاصةً إبّان الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعبر بها البلاد.

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

على الرغم من توفّر عدد من المراكز الصحيّة في المنطقة، فإنّ الواقع الصحّي ليس بحال جيّدة في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال خاصّةً أنّ هذه المراكز تفتقر إلى البنى الصحّية الأساسية البشرية والمادية مما يجعلها قاصرة عن تلبية وتأمين الاحتياجات الصحّية للسكان في المنطقة من جهة، مما يدفعهم للذهاب إلى خارج المنطقة للحصول على هذه الخدمات في أكثر الأحيان من جهة أخرى. وهذا ينعكس على ارتفاع كلفة الفاتورة الصحّية وخاصةً لدى المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، حيث كلفة الأدوية مرتفعة جداً بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للنقل وتلكّؤ الجهات الضامنة عن تغطية المصاريف الصحّية والاستشفائية في معظم الأحيان. لذلك من المهمّ العمل على دعم وتمكين المستوصفات الصحّية المتوفّرة في المنطقة بالكادرات الطبية المتخصّصة وبالتجهيزات اللازمة ورفدها بمخزون من الأدوية العادية والمزمنة لتلبّي الحاجات الصحّية للسكان. كما يجب العمل على توفير وسائل النقل العام ضمن المنطقة ومنها إلى المناطق الأخرى لكي يتسنّى للسكان الوصول إلى الموارد المتوفّرة بكلفة أقل.

بالنسبة للخدمات التربوية يحتضن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال مدارس رسمية وخاصّة وثانويات ومعهد فنّي، حيث يستفيد منها السكان اللبنانيون والنازحون السوريون[٤]، وهي تقدّم بأغلبيتها نتائج مقبولة، وتؤهّل طلاب المنطقة للتعليم الجامعي خارجها. إنّ الواقع التربوي في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال شأنه شأن الواقع التربوي في كل المناطق اللبنانية يعاني من مشاكل جمّة أهمها، كلفة النقل العالية على الطلاب، وكلفة القرطاسية والتجهيزات والنقص في المعلمين الاختصاصين والتوزيع غير المدروس للمعلمين على المدارس، بالإضافة إلى عدم توفّر الامكانيات الملائمة لشروط التعليم عن بُعد وسوء بعض الأبنية المدرسية.

بناء على ما تقدّم، يتوجّب العمل على دعم المدارس الرسمية من خلال صيانة أبنيتها وتوفير التجهيزات اللّازمة لها وتحسين شروط التعليم عن بُعد فيها والتوزيع العادل للمعلمين على المدارس، والعمل لاستحداث مركز للتدريب الأكاديمي للمعلمين، وتفعيل المكتبات الثقافية الموجودة في البلديات، وإنشاء مكتبة عامة يستفيد منها الطلاب والطامحون لنيل العلم والثقافة. كما أنّه من الضروري العمل على توفير النقل المدعوم للطلاب في المدارس وفي الجامعات وتفعيل المعهد الفني المهني الموجود في خربة روحا ورفده باختصاصات جديدة تراعي حاجات السوق المحلي مع دعمه بالتجهيزات المطلوبة والمختبرات العملية.

وعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي، وبالرغم من توافر الجمعيات الأهلية والدينية والأندية، فإنّ اتحاد بلديات قلعة الاستقلال يفتقد إلى الحدائق العامّة والمساحات الآمنة التي توفّر أمكنة للراحة والترفيه والمشي وممارسة الرياضة لمجمل الفئات العمرية في المنطقة.

بناء على هذا الواقع، يتوجّب العمل على توفير مساحات آمنة في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال وهذا ما يجب أن تضطلع به بلديات الاتحاد بهدف التخفيف من حدّة الأزمات وتداعياتها النفسية والمعنوية على المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى دعم وتمكين الجمعيات والأندية والعمل على مشاركتها في تمويل وتنفيذ مبادراتها الثقافية والاجتماعية في المنطقة وتفعيل التنسيق فيما بينها، وبالتالي تحفيز الشباب على العمل في الشأن العام والتّطوع المجتمعي.

[٤] لم يكن من الممكن جمع بيانات دقيقة حول عدد التسجيلات للسوريين في المدارس.

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

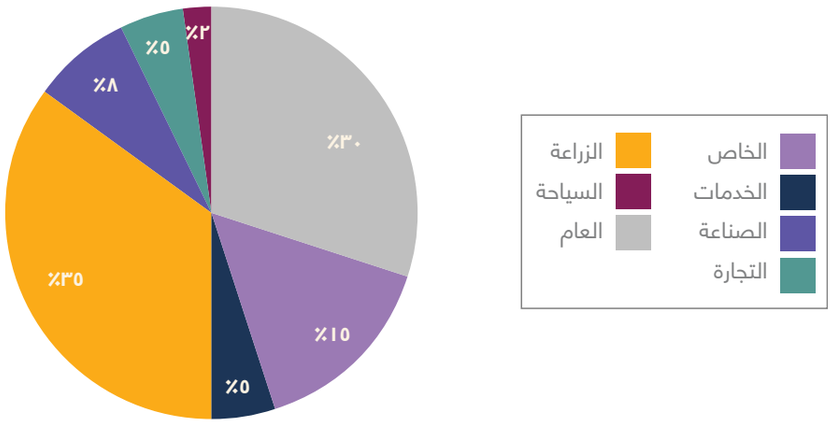

شكل ٩: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

تبلغ نسبة العاملين في القطاع العام حوالي ٣٠٪ من حجم القوّة العاملة في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال وتتوزّع بحسب الجندر ما بين ٦٠٪ ذكور و ٤٠٪ إناث بناءً على المعلومات الواردة من الاتحاد، وهي تضم الفئات العمرية التي تتعدّى ال٢٥ سنة.

أمّا بالنسبة لمجالات العمل فتشمل القوى العسكرية كالجيش، قوى الأمن الداخلي، الأمن العام، الجمارك وأمن الدولة، ووظائف الإدارة العامّة كدوائر النفوس والدفاع المدني والبلديات وموظفي الأحراج و الشؤون الاجتماعية ومصالح المياه والتعليم في المدارس الرسمية والخاصة. وتتواجد مراكز هذه الوظائف إمّا داخل بلدات الاتحاد أو خارجها، مما يشكّل عبئاً مادياً على الموظفين.

القطاع الخاص

يعمل ضمن القطاع الخاص ما يقارب الـ ١٥٪ من حجم القوّة العاملة في الاتحاد، بحسب معلومات رئيس الاتحاد والاستبيان الذي جاوبت عليه البلديات ومخاتير البلدات. وتتضمن مجالات العمل ضمن القطاع الخاص والتعليم في المدارس الخاصّة والتوظيف ضمن الشركات الخاصّة والمصارف والمطاعم وغيرها من المؤسسات المتواجدة ضمن أو خارج المنطقة. وتتوزّع نسبة العاملين في القطاع الخاص بحسب الجندر ما بين ٦٠٪ ذكور و ٤٠٪ إناث.

وتجدر الإشارة إلى أنّه عند بلوغ الفرد في المنطقة سن الـ ١٨ يحاول نيل وظيفة أو عمل يومي في القطاع الخاص كالمعامل والمصانع والمحال التجارية والحرفية. أمّا التعليم في المدارس والمعاهد الخاصّة أو الوظائف في الشركات فيسعى إليها من حصلوا على شهادة جامعية والذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢١ و٢٥ عاماً.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها)

تُقدّر نسبة العاملين في قطاع المهن والحرف بحوالي ٥٠٪ من مجموع القوّة العاملة في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، ويشكّل الذكور النسبة الأكبر (٨٠٪) حيث يعملون في مجال أعمال البناء كالدهان، والبلاط، والكهرباء، والتمديدات الصحية) وفي أعمال حرفية كالنجارة والحدادة، وتوجد نسبة ١٠٪ من العاملين دون سن ١٥. أما النساء فهن عاملات يوميّات في الزراعة، أو موظفات في المؤسسات والمحال

التجارية، أو عاملات نظافة في البيوت والمحال التجارية، بحسب معلومات استخلصت من استبيان البلديات.

قطاع الزراعة

تصل نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى ٣٥٪ من حجم القوّة العاملة في المنطقة، وتختلف بين بلدة وأخرى نسبة لعدد المزارعين ورعاة المواشي في كل بلدة. وتقدّر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ٢٠ كيلومتراً مربعاً. يشتهر الاتحاد بزراعات متنوّعة أهمها، القمح والحبوب والتفاح والزيتون والكرز والعنب والدراق والخوخ، بالإضافة إلى زراعة الصنوبر والجوز، كما تعتبر تربية النحل رائجة، ويسجّل في هذه المنطقة أيضاً ازدهارٌ في تربية المواشي، حيث يوجد ٩٥ مزرعة مواشي في نطاق الاتحاد.

يعاني القطاع الزراعي من الكلفة العالية للإنتاج، ويظهر ذلك في غلاء البذور والأسمدة والمبيدات والأعلاف، حيث لا يحصل المزارعون عليها بأسعار مدعومة من وزارة الزراعة وغيرها من الجهات المانحة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الريّ والقطاف والحصاد والتوضيب، وقطع غيار المعدات الزراعية. كما أنّ التغيّر المناخي الحاصل أثّر سلباً ولا زال على القطاع الزراعي في المنطقة بسب تأخّر موعد هطول الأمطار وتدنّي كميّة المتساقطات، وجفاف بعض الينابيع من جهة أخرى، مما ساهم في تضرّر المحاصيل الزراعية، واضطرار أصحاب المواشي للّجوء إلى استخدام الأعلاف بديلاً عن المراعي الطبيعية. كما ويشتهر الاتحاد بزراعة الأشجار المثمرة المتنوّعة كالزيتون والتفاح والكرز والعنب والإجاص والدراق والخوخ، ويمتاز أيضاً بالمزروعات الصيفية كالخيار والبندورة والملفوف والقرنبيط والبطاطا والبازيلاء والفول التي تزرع في عدة سهول أهمها بيرة راشيا وينطا ودير العشاير.

كما وتعاني الأسواق الزراعية من عدم القدرة على تصريف الإنتاج وتصديره وحصره بالسوق المحلي، مما يؤدّي إلى كساد بعض محاصيل الإنتاج الرزاعي. ومن المشاكل الأخرى أيضاً، عدم وجود برادات لتخزين الإنتاج، وعدم استصلاح الأراضي، بسبب مشاكل الإرث في ملكية الأراضي وكثرة الملّاكين والبطء في المعاملات الإدارية في الدوائر الرسمية والإدارات العامة.

قطاع الصناعة

تشكّل الصناعة ركيزة أساسية لبعض سكان اتحاد قلعة الاستقلال إذ يعمل فيها حوالي ٥٪ من مجموع القوّة العاملة، حيث يوجد ضمن الاتحاد ٩ معامل متنوّعة، منها ما يختصّ بتصنيع المواد الغذائية، كالأجبان والألبان، وزيت الزيتون، والمونة البيتية، وأخرى خاصّة بصناعة الألومينيوم، وصناعة الفخار، وقص الحجر خاصّةً في بلدة عيتا الفخار. كما ويتوافر في المنطقة أكثر من ٥٤ مصنع حرفي، وهي تتضمّن صناعة وتنجيد المفروشات، والموبيليا، والحدادة الافرنجية وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ منطقة اتحاد بلديات قلعة الاستقلال تمتاز تاريخياً بصناعة الفخار، والتي ارتبط اسم بلدة عيتا الفخار بهذه الصناعة التي كانت صناعة التبّاء والأجداد وكانت تشكل مجال عمل لـ٧٥٪ من أهالي بلدة عيتا الفخار. أمّا النساء فيعملن في مجالات صناعة المونة المنزلية وبيعها، وصناعة الصابون، وصناعة الحلي.

تسهم الصناعة في المنطقة بتشغيل اللبنانيين وبعض العمال السوريين من سكان الاتحاد. ويعاني القطاع الصناعي من غلاء في المواد الأُولية كالحديد والألمنيوم، والانقطاع شبه المستمر للكهرباء وغلاء المحروقات، مما يؤدي إلى تراجع في المداخيل، وارتفاع في نسبة البطالة لدى الشباب، خاصّةً أنّ اليد العاملة الأجنبيّة غير المنظّمة قد حلّت كبديل عن اليد العاملة المحليّة بسبب المنافسة الكبيرة حول قيمة الأجور. ويذكر هنا أيضاً أنّ العاملين في القطاع الصناعي يعانون من عدم توفّر أية تغطية صحية لهم.

قطاع التجارة

يعمل ضمن القطاع التجاري من سكان اتحاد قلعة الاستقلال حوالي ٨٪ من حجم القوّة العاملة، ويعتمد الكثيرون على هذا القطاع خاصّةً الذين يتلقّون الدعم المادي من أقاربهم المغتربين لاستثمارها في هذا القطاع، مما يساهم بشكل كبير في تفعيل العجلة الاقتصادية وتحريكها. ومن أنواع التجارات المتوفّرة في المنطقة، تجارة الخضار والفاكهة والمواد الغذائية والألبسة والأحذية والسلع الأخرى. وتتوزّع هذه التجارات على حوالي ٢٩٥ محلاً تجارياً، و ١٤ محطة للوقود، و ١٥ فرناً.

أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع التجاري، تهريب البضائع العابر للحدود ومسار المعاملات الإدارية في الاستيراد والتصدير، وتقلّبات الأسعار في السوق ومزاحمة السلع الأجنبية، وضعف شبكة المواصلات، وتداعيات جائحة كورونا، كل ذلك ساهم في تدهور أوضاع العديد من المؤسسات التجارية ضمن الاتحاد.

قطاع السياحة

تُقدر نسبة العاملين في هذا القطاع بـ٢٪ فقط من مجموع اليد العاملة من سكان اتحاد قلعة الاستقلال، حيث لا يشكّل هذا القطاع مصدر دخل مهمّ للسكان في الاتحاد على الرغم من وجود ١٨ موقع أثري ومتنزّه وحديقة عامّة. هذا بالإضافة إلى المعبد الروماني الأثري الموجود في بلدة دير العشاير، والذي يتوجّب وضعه على الخارطة السياحية الوطنية نظراً لأهميته التاريخية والأثرية، كما يوجد في بلدات الاتحاد بعض المقامات الدينية.

يعاني القطاع السياحي من عدم توفّر وسائل النقل العام والمرافق السياحية وبيوت الضيافة بالإضافة إلى غياب المطاعم والمقاهي.

التحويلات من الخارج

تعتبر نسبة الاغتراب ضمن بلدات الاتحاد مرتفعة فهي تصل إلى حدود ٣٠٪ من عدد السكان.

وتقدّر نسبة المغتربين الذين يتواصلون مع أقاربهم في المنطقة بحوالي ٢٥٪، وينتمي بعضهم إلى الطبقة الميسورة وبعضهم الآخر إلى الطبقة المتوسطة ويشكّلون الأكثرية ويكفون حاجات عائلاتهم.

يقوم المغتربون بدعم أسرهم مادياً، وبعضهم يساعدون المسنين في المنطقة وفق استطاعتهم، كما ويساعدون بعض الجمعيات الخيرية في توزيع مساعدات عينية على المحتاجين في المنطقة.

تحليل الوضع الاقتصادي/مصادر الدخل

بحسب ما تبيّن أعلاه، يرتكز الاقتصاد المحلي في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال على الزراعة بشكل أساسي بالإضافة إلى عددٍ محدودٍ من الصناعات والتجارة المتوسطة التي تلبّي حاجات المجتمع المحلي. وتتباين قليلاً أنواع المحاصيل المزروعة ما بين البلدات ولكن طابعها الأكبر يبقى تقليدياً. وتعدّ زراعة القمح والحبوب والتفاح والزيتون والكرز والعنب والدراق والخوخ والصنوبر والجوز من الزراعات الأساسية لمعظم البلدات، باستثناء القليل منها. تقدّر اليد العاملة الزراعية بحوالي ٣٥٪ من حجم القوّة العاملة، وتصل نسبة الأراضي المزروعة إلى ٤٢ كلم٢ أي حوالي ٢٢٪ من مساحة الاتحاد. يضاف إليهم وجود أربع تعاونيات زراعية وحيوانية وتعاونية صناعية واحدة تهتم بإنتاج المونة المنزلية.

ومن الزراعات الرئيسية الموجودة في الاتحاد زراعة الكرمة التي يمكن الاستفادة منها بإنشاء معامل للنبيذ والمشروبات الروحية التي تعتبر فرصة صناعية لبلدات الاتحاد. أما معامل الألبان والأجبان الموجودة في بلدات الاتحاد بحاجة الى توسيع وتطوير على الرغم من فرصة وجود ٩٥ مزرعة مواشي من الأبقار والأغنام، والماعز في بلدات الاتحاد حيث يباع إنتاجها إلى مصانع الألبان والأجبان الخاصّة في مناطق أخرى خارج الاتحاد. كما يفتقر الاتحاد إلى معامل لتصنيع وتوضيب السلع الغذائية والزراعية بحيث لا توجد إلا تعاونية واحدة للتصنيع الغذائي.

يتطلّب تطوير القطاع الزراعي في المنطقة العمل على تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعيين، دعم المزارعين بالبذور والشتول والمحروقات، تفعيل تعاونية تصنيع المونة الموجودة وتطوير التعاونيات الزراعية والحيوانية، والعمل على تسويق الإنتاج وتسهيل تصريفه في السوق المحلية قبل الاستيراد من الخارج، والرقابة على الإنتاج لضمان الجودة وتقديم المساعدة العينية للمزارعين من أسمدة وأدوية زراعية. كما يجب دعم أصحاب مزارع البقر والمواشي بالأعلاف والأدوية وتصريف إنتاجهم وتأمين المعدات اللازمة لتسهيل العمل داخل مزارع المواشي. على صعيد الأراضي الزراعية يجب تشجيع الزراعات البعلية، ودعم استصلاح الأراضي الزراعية وتأهيل واستحداث بعض الطرقات الزراعية في الاتحاد والتي من شأنها تعزيز وضع الأراضي وتسهيل عمل المزارعين وخاصّةً وصول الآليات الزراعية والتي تخفف من أعباء العاملين في الزراعة وتضاعف من إنتاجيتهم وتزيد من أرباحهم. وبالنسبة لتأمين مياه للريّ يفضل إنشاء برك اصطناعية وقنوات لجرّ المياه لريّ الأراضي الزراعية.

يمتاز الاتحاد بتنوّع الصناعات والأعمال الحرفية، ومنها صناعة وتنجيد المفروشات، والموبيليا، وصناعة الألومينيوم، والحدادة الافرنجية، والنجارة وأعمال البناء، والميكانيك وحدادة السيارات وغيرها، كما يمتاز أيضاً بصناعة الفخار في بلدة عيتا الفخار، ولكنّ هذه الصناعة تواجه تحدّيات الاستمرار، بعدما كانت في الماضي مصدر دخل لعدد كبير من سكان البلدة.

وتعاني الصناعات والأعمال الحرفية ارتفاعاً في أسعار المواد الأولية، وتدنٍّ في نسبة العاملين المحليين في القطاع حيث أنّها تقوم على اليد العاملة الأجنبية، هذا بالإضافة إلى ندرة أسواق التصريف ومزاحمة البضائع الأجنبية، مما يضعف حركة المبيعات ويقلّل من أرباحها. لذلك يتوجّب العمل على تطوير معمل الألبان والأجبان، وتطوير التعاونيات الزراعية والحيوانية والالتزام بسياسات النقابات الخاصّة بالمهن الحرّة لحماية أصحاب المصالح من المضاربات ومن العمالة غير الشرعية الأجنبية، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية مهنية وحرفية تساهم في تطوير القطاعين الصناعي والحرفي والعمل على إعادة إحياء وتفعيل صناعة الفخّار التي تشتهر بها المنطقة.

كما أنّ بُعد المنطقة جغرافياً عن باقي المناطق اللبنانية وصعوبة النقل والمواصلات يعيقان الوصول إلى العملاء ونقل البضائع. هذا بالإضافة إلى أنّ نزوح السكان في فصل الشتاء الذي يساهم في تراجع حجم المبيعات في بلدات الاتحاد.

وتعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية الأساسية خاصّةً أنها تطال المتعلمين مما يدفعهم إلى النزوح إلى المدن أو الهجرة إلى خارج الوطن. والمشكلة الكبرى هي لدى موظفين القطاع العام الذين تدنّت رواتبهم بشكل مخيف بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل انهيار سعر الليرة اللبنانية.

لذلك، يجب العمل على توفير القروض الميسّرة لصغار التجار بهدف تحسين وتطوير مشاريعهم التجارية، والعمل أيضاً على تطوير البنى التحتية بما يتوافق مع توسّع القطاع التجاري من شبكة طرقات وكهرباء وإنشاء أسواق عامة صناعية وزراعية وتجارية لزيادة عدد المستهلكين. ويجب تحسين خدمات النقل والمواصلات وتقليل تكاليفها لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير مع استثمار التكنولوجيا الحديثة لتحسين عمليات الإنتاج والتوزيع وتوفير الجودة والكفاءة. ويجب أيضاً العمل

على تنويع المنتجات وتحسين جودتها وتقديمها بأسعار تنافسية وتوفير الضمان الاجتماعي والتسهيلات الصحّية للموظفين والعاملين في المؤسسات التجارية لتحسين ظروفهم مما يساهم في زيادة الانتاجية لهذه المؤسسات. أما على صعيد القطاع السياحي، فيقتصر العمل ضمن هذا القطاع على بعض المطاعم، بالرغم من وجود عدد لا بأس به من المقومات السياحية التاريخية والأثرية والدينية في المنطقة، حيث يحتضن الاتحاد عدّة محميات منها في جبل المحيدثة وكفردنيس وعين عرب وعيتا الفخار وحلوة وينطا ودير العشاير التي تعتبر أكبر محمية طبيعية على صعيد الاتحاد بالإضافة إلى بعض المقامات الدينية.

يفتقد هذا القطاع إلى البنية السياحية الأساسية البشرية والمادية، كغياب الفنادق وبيوت الضيافة والأدلاّء السياحيين، وعدم وجود خريطة سياحية. لذلك، من المهمّ جداً العمل على تفعيل دور البلديات والقطاع الأهلي في المنطقة باتجاه تسليط الضوء على هذا القطاع خاصّةً أن المواقع التاريخية والمزارات الدينية هي مقومات أساسية متوفّرة ويمكن البناء عليها واستثمارها للانطلاق بهذا القطاع لكي يصبح مورداً اقتصادياً في المنطقة. ويتطلّب ذلك، العمل على تفعيل التكامل بين القطاعين السياحي والزراعي، خاصّةً أن المقومات الزراعية المادية والبشرية متوفّرة. إذ أنّ التصنيع الزراعي حاصل في كل بيت ومن الممكن الاستفادة منه في تفعيل وتطوير القطاع السياحي في المنطقة. وهذا يوجب العمل على تفعيل وتطوير دور تعاونية صناعة المونة الموجودة في المنطقة كون المنطقة تختزن مقومات زراعية وحيوانية متنوّعة والعمل على تفعيل التنسيق بينها وبين البلديات والاتحاد. كما لا بدّ من العمل على تدريب وتمكين الطاقات البشرية داخل المنطقة التي يمكن استثمارها في تطوير الواقع السياحي والعمل على جذب المستثمرين من المغتربين من أبناء البلدات وتحفيزهم للاستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة من جهة والعمل على إنشاء أماكن سياحية وفنادق وبيوت للضيافة وتفعيل السياحة الريفية وإنشاء المتنزّهات التي تساعد في تنشيط السياحة والتجارة وتوسّع النطاق للمواطنين في بيع منتوجاتهم من جهة أخرى.

التوجهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من التقرير عرض التوجهات الاستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال مع التركيز على قطاعي الزراعة والسياحة اللذان يشكّلان فرصةً حقيقيةً لتنمية اجتماعية واقتصادية محلية سليمة. تمّ وضع واقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوعي لهذين القطاعين واللذين تم عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالصناعة والتجارة والخدمات، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن مدن وبلدات الاتحاد ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

بالنسبة لقطاع الصناعة فهو لا يشكّل عاملاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية غير أنه يمكن أن يساهم في تعزيز قطاعي الزراعة والسياحة من خلال لعب دور تكميلي وزيادة قيمة إضافية ضمن الدورة الاقتصادية حيث يمكن أن تخدم الصناعات المحلية كصناعة الألبان والأجبان والمونة البلدية البيتية القطاعات الأخرى مما يساعد في توفير فرص عمل للشباب والنساء. وهنا تبرز الحاجة للعمل على حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة في المنطقة والعمل على تطوير بعض الحرف التصنيعية عبر تدريب متخصص يرفع من الكفاءات والمهارات.

أما بالنسبة لقطاع التجارة، فإنّ تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان وانهيار العملة الوطنية وغلاء الأسعار وعدم استقرارها، كل ذلك أرخى بثقله على كاهل التجّار في المنطقة، حيث لم يستطيعوا شراء السلع وبيعها بسبب عدم استقرار السوق. وهذا أدّى إلى تراجع قيمة المبيعات وتدهور القطاع التجاري في المنطقة.

لذلك فإن إنقاذ هذا القطاع ومعالجة التحدّيات التي تواجهه تتطلّب العمل على:
- تطوير البنى التحتية بما يتوافق مع توسّع القطاعات التجارية والصناعية، من شبكة طرقات وكهرباء.
- إنشاء أسواق عامة.
- تحسين خدمات النقل والمواصلات والتخفيف من تكاليفها لتسهيل الاستيراد والتصدير.
- الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لتحسين عمليات الإنتاج والتوزيع وتوفير الجودة والكفاءة.
- العمل على تنويع المنتجات وتحسين جودتها وتقديمها بأسعار تنافسية.
- توفير الضمان الاجتماعي والتسهيلات الصحية للموظفين في المؤسسات التجارية لتحسين ظروفهم وزيادة الإنتاجية.

أمّا قطاع الخدمات الأساسية، فهو يعتبر أساسي وحيوي ومكمل للقطاعات الأخرى. ففي حال اعتمد الاتحاد والبلديات المعنية على تنمية قطاعي السياحة والزراعة، فيجب أن تتوفّر الخدمات الأخرى الأساسية والاجتماعية والتي تساعد على إبقاء المواطنين في بلداتهم وقراهم وتجذب مجموعات أخرى للعمل في القطاعات المذكورة.

ففي حال استطاع الاتحاد جذب استثمارات من خارج المنطقة فمن الضروري أن تكون الخدمات الأساسية كالطرق والمياه والكهرباء متوفرة. ومن الضروري أيضاً العمل على تعزيز الخدمات الصحّية في المستوصفات الموجودة ورفدها بالمستلزمات الطبية والأدوية ودعمها بجهاز كامل لحالات الطوارىء والعمل على تجهيز وصيانة البنى التحتية والعمل على وضع خطّة مستدامة لمعالجة النفايات الصلبة على مستوى اتحاد البلديات.

كما أنّ قطاع الخدمات يشكّل الرافعة الأساسية لمختلف القطاعات الأخرى في المنطقة، حيث أنّ توفّر هذه الخدمات من شأنه تسهيل العمل وتفعيل التشغيل ضمن القطاعات الاقتصادية التي تؤمن الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية.

بناءً لذلك يتوجّب العمل على :
- تعبيد الطرقات الرئيسية والفرعية وإنارتها بالطاقة الشمسية.
- إنشاء مطمر صحي للنفايات ومعمل للفرز.
- إنشاء ملاعب شتوية للمدارس.
- تعزيز ودعم مركز جرف الثلوج بالمحروقات والآليات، وهو المركز الوحيد في الاتحاد موجود في بلدة ينطا بإدارة البلدية. ويحتاج الاتحاد إلى مركز آخر لجرف الثلوج كون اتحاد بلديات قلعة الاستقلال تكثر فيه المتساقطات الثلجية.
- العمل على إنشاء خزّان مركزي لبئر بيرة راشيا الذي يوفّر المياه للقرى المجاورة (الرفيد، خربة روحا، عيتا الفخار، مدوخا)، مع العلم أن المياه متوفرة في البئر بقوة ١٢ إنش.
- تحسين شبكات المياه والصرف الصحّي في بلدات ينطا وبكا وبيرة راشيا وعيتا الفخار.

قطاع الزراعة

كما تبيّن خلال عرض واقع القطاعات والإمكانات والموارد المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، يشكّل القطاع الزراعي فرصةً كبيرة لسكان المنطقة لجهة تحسين وضعهم الاقتصادي وزيادة فرص العمل للشباب وللأسر. وبينما يمارس العديد من الأُسر العمل الزراعي بشكلٍ غير احترافي حيث يعتبرونه مورد دخل ثانوي وإضافي، يمكن من خلال بعض التدخلات والبرامج والمشاريع تحقيق نقلة نوعيّة على مستوى هذا القطاع. ويتطلّب ذلك تضافر جهود وإمكانات البلديات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص مع دعم مادي من الجهات المانحة للتمكّن من العمل معاً لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

أما أهم المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي فتتلخّص في شحّ مياه الريّ وجفاف بعض الينابيع مما يحتّم التحوّل نحو الزراعات البعلية المستدامة، إضافةً إلى ضعف الإرشاد الزراعي وكساد الإنتاج الزراعي واعتماد أساليب ريّ تقليدية وضعف التسويق. لذلك، وبما أن الزراعة يمكن أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل فمن الضروري العمل الجادّ من قبل جميع البلديات والفعاليات لتعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات لدى المزارعين. كما يجب السعي لتأمين التمويل والعمل على شقّ وصيانة الطرقات الزراعية واستصلاح الأراضي وإنشاء نظام حديث للريّ بديلٍ عن النظام التقليدي المعتمد. ويجب أيضاً العمل على تزويد الأراضي الزراعية بمياه الريّ من خلال دعم تكاليف ضخّ المياه من الآبار التابعة للبلديات أو مصلحة المياه لأن الكثير من المزارعين لا يمتلكون القدرة على تسديد تكاليف الريّ لكي لا تتحوّل الأراضي الزراعية إلى أراضي بور.

كما ومن المهمّ دعم المزارعين في تصريف إنتاجهم الزراعي من خلال توفير أسواق خارجية، وأيضاً العمل على تدريب مربّي المواشي على إنتاج واستخدام أعلاف منتجة محلياً لخفض استهلاك العلف المستورد وبالتالي تحسين صحة الحيوانات وتحقيق أرباح للمزارعين. ومن الضروري العمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على المهارات الزراعية بهدف توفير فرص عمل لهم للحدّ من البطالة في المنطقة والعمل على إنشاء تفعيل دور التعاونيات الزراعية والحيوانية ودعم هذا القطاع وتطوير صناعة المونة البيتية البلدية.

ويتبيّن من العرض المقدّم أعلاه أن فرص تنمية القطاع الزراعي متوفّرة ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال مع ضرورة العمل بين البلديات كافةً وبشكلٍ جماعي ومنسّق. ومن أجل الشروع في هذا المسار، يجب تأسيس هيئة أو لجنة من العاملين في قطاع الزراعة على مستوى الاتحاد تتضمّن ممثلين عن البلديات والتعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والمزارعين والقطاع الخاص. وتكون مهمّة هذه الهيئة وضع خارطة طريق للتنمية المحلية الزراعية مبنية على مراحل متعدّدة ومتدرجّة تحتوي كل مرحلة على مجموعة من البرامج والتدخّلات التي تطال البنية التحتية الزراعية وتطوير المهارات البشرية وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق زمني منطقي. كما تقوم هذه الهيئة بالتواصل مع الجهات الداعمة الحكومية والأهلية والدولية وذلك لعرض خارطة الطريق المتفق عليها والمشاريع ذات الأولوية. يمكن لهذه الهيئة تأسيس لجان مصغّرة لمساعدتها على التواصل مع أكبر عدد من الجهات الداعمة.

قطاع السياحة

حيث أنّ القطاع السياحي في المنطقة لا يشكّل دوراً أساسياً في الاقتصاد المحلي، إلاّ أنه من الممكن أن يلعب هذا الدور إذا أُحسن الاستثمار في مقوماته السياحية المتوفرة في المنطقة. إذ تحتضن بلدات الاتحاد المواقع الأثرية والتاريخية والدينية المهمّة، والأحراج الغنية بأشجارها، بالإضافة إلى تمكّن سكانها من قدرات ومهارات متنوّعة في الزراعة والصناعة والتي تغني الاقتصاد المحلي بمنتوجات زراعية وصناعية قد تشكّل مقوّمات اقتصادية جاذبة للسيّاح المهتمين بالمونة البلدية البيتية و الحياة الريفية الآمنة.

لذلك لا بدّ من العمل على تفعيل السياحة البيئية عبر صيانة المواقع الأثرية والتاريخية وحماية الأحراج المتوفّرة وتنشيط حركة السياحة البيئية والثقافية إليها والقيام بحملات إعلامية ودعائية لجذب السيّاح. كما أنّه يتوجب العمل على توفير البنى السياحية الأساسية كإنشاء بيوت الضيافة أو استخدام غرف مجهّزة في المنازل لدى الأُسر التي تستطيع ذلك، حيث أنّ هذا المشروع يفعّل من المشاركة المحلية من جهة ويوفر دخلاً إضافياً للسكان خاصّةً الذين يعملون في إنتاج المونة البلدية البيتية التي تحفّز الزوّار من جهة أخرى.

ولا بدّ أيضاً من العمل على توفير وسائل للنقل العام في المنطقة والذي يدعم القطاع السياحي في بلدات الاتحاد. كما أنّ تفعيل هذا القطاع يفترض العمل والتنسيق بين كافة مكونات المجتمعات المحلية من اتحاد بلديات وبلديات وجمعيات أهلية ونوادٍ وأفراد مهتمّين، والمتابعة أيضاً مع الجهات الرسمية المختصّة كوزارة السياحة بهدف استحداث مركز للتنمية السياحية يضطلع مع القيادات المحلية بمهمّة تقييم الواقع السياحي في المنطقة، وإعداد خارطة طريق سياحية تتضمن خطّة عمل لتطوير القطاع السياحي. بالإضافة إلى تدريب مرشدين وأدلاء سياحيين في المنطقة من الطاقات الشبابية التي تهتمّ بهذا الشأن وهذا من شأنه توفير فرص عمل للشباب والمساهمة في تشبّثهم بأرضهم والتخفيف من الهجرة والنزوح من المنطقة. كما لا بدّ من تفعيل التواصل مع المغتربين من أهالي المنطقة لحثهم على الاستثمار ضمن هذا القطاع عبر إنشاء المرافق السياحية التي تشكّل إضافة نوعية على البنى السياحية الضرورية لبناء أسس القطاع السياحي المنشود في المنطقة.

© حاتم نصر (٢٠٢٣)

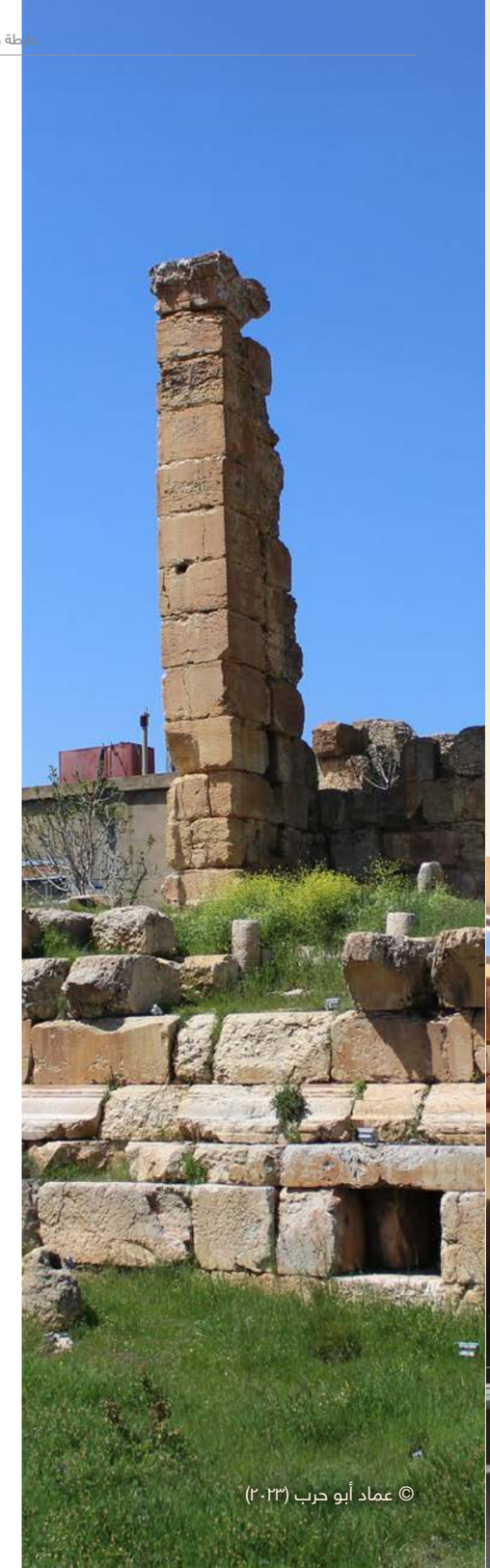
© عماد أبو حرب (٢٠٢٣)

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على اللقاءات التشاورية وورش العمل التي تمّت مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، تم التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **"اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، منطقة نابضة بقدرات شبابها، مزدهرة بتنوّع زراعاتها وجودة صناعاتها، متفرّدة بسياحتها الريفية والبيئية."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين الأهلي والخاص بالإضافة إلى المجتمعات المحلية والعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات قلعة الاستقلال في البقاع على تنمية قطاعي الزراعة والسياحة البيئية نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلّب العمل على تحقيق تنمية زراعية وسياحية وضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكلٍ من قطاعي الزراعة والسياحة على التدخلات الاستراتيجيّة المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية لكل قطاع
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

البنية التحتية

أهداف قصيرة الأمد

- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للريّ

أهداف متوسطة الأمد

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للريّ وتسويع زراعات مستدامة لا تتطلب مياه
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- إنشاء مصنع للإنتاج الحيواني من حليب وألبان وأجبان
- إنشاء أنظمة ريّ حديثة للزراعة
- معالجة رمي وحرق النفايات في الأراضي الزراعية

أهداف طويلة الأمد

- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

أهداف قصيرة الأمد

- تفعيل التنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة والوزارات المعنية
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

أهداف متوسطة الأمد

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون معها
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- بناء علاقة مع المعهد الفنّي الموجود للمساعدة في إعداد خطط سياحية و أبحاث زراعية
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامّة والغابات والأحراج

أهداف طويلة الأمد

- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

أهداف متوسطة الأمد

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية المياه الجوفية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة النفايات
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

- تدريب الشباب والسيدات على المواضيع الزراعية والتقنيات الحديثة
- توجيه الشباب للحد من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكل متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

- تحفيز الشباب على الانخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل
- تحسين عملية التسويق الزراعي من خلال تدريب موجّه على آليات التوضيب والتعليب وفتح أسواق جديدة خارج الاتحاد

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية
- صيانة الطرقات التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية
- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق والمرافق السياحية

الإطار المؤسساتي
- تفعيل وتعزيز التعاون مع وزارة السياحة والوزارات المعنية
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية
- تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرقات – صرف صحي – جمع النفايات – إلخ)
- السعي لتأمين خط نقل إلى المنطقة لتعزيز السياحة
- تأمين الكادر البشري لحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية

الإطار المؤسساتي
- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص
- السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التخطيط السياحي
- بناء علاقة مع المعهد الفني الموجود لدعم التوجيه السياحي للطلاب
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تمويل وتنفيذ المشاريع
- العمل على زيادة وتحفيز الاستثمارات في المشاريع السياحية

الموارد الطبيعية
- الحفاظ على الموارد الطبيعية في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية وصيانة الأنهار والينابيع الموجودة
- الحدّ من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية
- حماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة والمحافظة عليها
- إنشاء محميات طبيعية ودروب للمشي في الطبيعة لجذب الزوار والسياح
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية
- تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تنظيم مهرجانات سياحية بشكلٍ دوري
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحثّ الأهالي على الانخراط في عملية التنمية السياحية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة
- تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الاستثمار في المشاريع السياحية

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية
- تأمين الكادر البشري لحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية

الإطار المؤسساتي

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه، أن عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي السياحة والزراعة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثةً إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة ومُمأسسة.

ويتبين من خارطتي الطريق أنّه بالإمكان لاتحاد بلديات قلعة الاستقلال، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتمّ السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصّة وتكون مهمتهما وضع تصوّر عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الالتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة، قيام كل لجنة على حدة بالاتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على استراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والزراعية خاصّة لجهة وضع استراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالاتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل إعداد ووضع استراتيجية وخطّة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجة الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة مع الوزارات المعنية حول كل قطاع والتي أدّت إلى وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألا يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطّة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© علي حرب (٢٠٢٣)

© حاتم نصر (٢٠٢٣).